

مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة ودرجة تمتعهم بها

هشام عبدالفتاح المكانين، مزيد عبدالفتاح حياصات، نجاتي أحمد يونس *

ملخص

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة ودرجة تمتعهم بها، ولتحقيق هدف الدراسة طوّر الباحثون مقياساً لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة تكون من (34) فقرة وزعت على أربعة محاور شملت: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق الصحية، والحقوق التعليمية، والتسهيلات البيئية وتقديم الخدمة. تكونت عينة الدراسة من (662) طالباً وطالبة. أظهرت نتائج الدراسة مستوى متوسطاً لكل من مستوى المعرفة بالحقوق ودرجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بها، ولم تظهر النتائج فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة بالحقوق تبعاً لمتغيرات الجنس والتخصص ودراسة مساق في التربية الخاصة بينما ظهرت الفروق تبعاً لمتغير السنة الدراسية ولصالح طلبة السنة الرابعة في بعد التسهيلات البيئية فقط أما بقية الأبعاد فلم تظهر لها فروق. كما كشفت النتائج عن وجود فروق في درجة التمتع تبعاً لمتغير التخصص ولصالح طلبة التخصصات العلمية، في حين لم تظهر لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية ودراسة مساق في التربية الخاصة أية فروق.

الكلمات الدالة: حقوق الطلبة ذوي الإعاقة، الطلبة ذوي الإعاقة، الجامعة الهاشمية.

المقدمة

تشهد مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المختلفة ازدياداً ملحوظاً في عدد الطلبة ذوي الإعاقة المسجلين فيها سواء كانت إعاقتهم مرئية أم غير مرئية. حيث إن النظام التعليمي متاح في تلك المؤسسات له بالغ الأثر على هوية الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك على تسهيل دخولهم سوق العمل (Maggiolini&Molteni, 2013) لذلك هنالك اهتمام دولي متزايد نحو دعم هؤلاء الأفراد في الجامعات وتقديم الخدمات والتسهيلات من أجل تيسير عملية إكمال تعليمهم. ولعل انتشار ما يسمى بوحدة الإعاقة (Disability Unit) أو مكتب الإعاقة (Disability office) في مختلف الجامعات دليل واضح على حرص تلك الجامعات على تقديم خدمات متخصصة للطلبة ذوي الإعاقة الأمر الذي يضمن انخراطهم بشكل يسير في تلك المؤسسات التعليمية. إن تزايد الاهتمام بالتعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة عبر العقود الماضية، وتزايد عدد الطلبة ذوي الإعاقات في الجامعات المختلفة قد كان مدعوماً بالفوانين والتشريعات التي توفرها العديد من الدول في أماكن مختلفة من العالم (Healey, Bradley, Fuller, 2006). فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت الفقرة (504) من قانون التأهيل لسنة 1973 (Rehabilitation Act) وكذلك قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة لسنة 1990 (Americans with Disabilities Act ADA) رسمياً إلى حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في الدراسة في مؤسسات التعليم العالي (Cook, Rumrill&Tankersly, 2009). وعلى المستوى المحلي، ينص قانون حقوق الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007، المادة (4)، البند (2) على: "قبول الطلبة المعوقين الذين اجتازوا امتحان الدراسة الثانوية العامة وفق شروط يتفق عليها بين المجلس ومجلس التعليم العالي للقبول بالجامعات الرسمية" (قانون حقوق الأشخاص المعوقين، 2007).

الإطار النظري

إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات المختلفة وتحفيزهم على إكمال دراستهم بسهولة ويسر من الأمور التي استحوذت على اهتمام العديد من الباحثين في العقود الأخيرة. ويعتبر وعي طلبة الجامعات من غير ذوي الإعاقة بحقوق زملائهم ذوي الإعاقات أحد العوامل المهمة التي قد تسهل أو تعرقل عملية تعليمهم وإدماجهم في تلك الجامعات. ويمكن القول أن مستوى

* كلية الملكة رانيا للطفولة، الجامعة الهاشمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/09/13، وتاريخ قبوله 2016/12/20.

هذا الوعي يعكس النظرة الفلسفية للإعاقة في البيئة الجامعية، وهذه النظرة قد تصنف ضمن نموذجين هما: النموذج الطبي والنموذج الاجتماعي Medical or Social Model. ففي النموذج الطبي ينظر إلى الإعاقة كمشكلة مرضية فردية فهي مسؤولية ذوي الإعاقة وحدهم، ويتم التركيز هنا على جوانب الضعف والقصور الناجمة عن الإعاقة، ومن أجل ذلك على الشخص ذي الإعاقة أن يقضي جل وقته بالبحث عن العناية الطبية والعلاج المناسبين (Brett, 2002). ويرى سمث ورفاقه (Smith, Roth, Okoro & Odedina, 2011) أن رؤية الإعاقة من خلال النموذج الطبي تعزز فكرة أن الفرد ذا الإعاقة يجب أن يكون قادراً على التكيف مع المجتمع، في حين أن المجتمع غير متوقع منه المرونة والتكيف. ومن الأمثلة الدالة على هذا النموذج ما يشير إليه كل من ماجلوني ومولتيني (Maggiolini & Molteni, 2013) من حيث وجود صورة نمطية للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس والجامعات بأنهم موضع للشفقة والعطف أو باب للصدقة أو رؤيتهم كأشخاص مريضين مدى الحياة. وأيضاً الطلبة العاديون أشاروا إلى شعورهم بعدم الراحة، القلق، الاكتئاب عندما يكونون حول طلبة من ذوي الإعاقة (Green, 2007).

أما النموذج الاجتماعي في النظرة للإعاقة فيتبنى الاعتقاد بأن المجتمع هو الذي يجب أن يتسم بالمرونة والتغيير من أجل تسهيل وتيسير عملية تعايش ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم وممارستهم كافة النشاطات والاستفادة من كافة الخدمات المتاحة لكل المواطنين. ووفق هذا النموذج تعتبر الإعاقة مسؤولية المجتمع بأكمله وليست مسؤولية فردية كما في النموذج الطبي، فعلى المجتمع أن يكون قادراً على تذليل الصعوبات والعقبات البيئية المختلفة التي تعترض ممارسة ذوي الإعاقة نشاطاتهم اليومية والاستفادة من حقوقهم القانونية والمدنية (Brett, 2002; Burke, 2004; Grewal, Joy, Lewis, Swales & Woodfield, 2002). وهذا يعكس القول بأن الفرد لا يكون معاقاً بسبب العجز الذي لديه وإنما بسبب وجود مجتمع معيق سواء أكان المجتمع معيقاً بحواجزه المادية أو اتجاهاته السلبية، بالإضافة إلى فشل المجتمع في تهيئة الترتيبات والتنظيمات البيئية المحيطة اللازمة التي تلبي احتياجات ذلك الفرد. وهذا يعكس بالضرورة النظرة للإعاقة التي يتبناها طلبة الجامعات من غير ذوي الإعاقة وما لها تأثيرها سواء إيجابية أو سلبية على قدرة زملائهم ذوي الإعاقة في قضاء حياة اجتماعية تعليمية في الجامعة.

ولعل من المؤشرات على تبني طلبة الجامعات المنظور الاجتماعي في النظر إلى زملائهم من ذوي الإعاقة معرفتهم ووعيهم العالي بحقوقهم، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النجاح الأكاديمي لهذه الفئة، وكذلك تعزيز شعورهم بالانتماء إلى المؤسسات التعليمية. فعلى سبيل المثال تنص القوانين التي تكفل حق التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمع ما على ضرورة وجود تسهيلات مختلفة في المؤسسات التعليمية، وتحمل هذه التسهيلات في مكنوناتها اتجاهات إيجابية من قبل كل الأشخاص الموجودين في تلك المؤسسة نحو الطلبة ذوي الإعاقة (Baker, Bolandx, & Nowik, 2012). وفي هذا السياق وجدت العديد من الدراسات علاقة طردية مباشرة ما بين اتجاهات الطلبة والعاملين في الجامعات والنظام الجامعي بأكمله نحو دعم الطلبة ذوي الإعاقة ونسبة نجاح هؤلاء الطلبة في التعليم العالي (Dy, 2005; Hong and Himmel, 2009).

ومن ذلك ما أشار إليه باكير وبلوندكس ونويك (Baker, Bolandx & Nowik) (2012) حيث أشاروا إلى بعض الأمور التي قد تيسر تعليم الطلبة ذوي الإعاقات في الجامعات. فمن ضمن التسهيلات مثلاً السماح لهم بتسجيل المحاضرات صوتياً، وإعطاؤهم وقت إضافي لإتمام الواجبات المطلوبة أو إعطاؤهم واجبات بديلة، وإعطاؤهم وقت إضافي في أثناء تأدية الامتحانات، وتزويدهم بملاحظات المدرس الخاصة. ومن الأمور التي تعرقل عملية تعليم ذوي الإعاقة في الجامعات التفكير النمطي عند الطلبة والمدرسين عن هذه الفئة، والتوقعات المتدنية عن أدائهم، وكذلك قلة المعرفة بحاجاتهم وحساسية تلبية تلك الحاجات. ويرى الباحثون أن سبب هذه العقبات هو قلة وعي الطلبة والعاملين في الكليات للتشريعات الخاصة بالإعاقة (Baker et al., 2012).

وعلى نحو متصل يعتقد رالي (Raley) (2007) أن طلبة الجامعة الجدد إذا لم يشعروا بالانتماء للمؤسسة التعليمية بعد الثمان أسابيع الأولى من الدراسة فإن احتمالية انسحابهم من الدراسة ستكون مرتفعة. وفي هذا السياق، نتبعت العديد من الدراسات انسحاب الطلبة ذوي الإعاقة من الجامعات وعدم إكمالهم سنوات الدراسة الجامعية، فعلى سبيل المثال، لاحظ هاجندرون (Hagendorn) (2005) أن عدد من الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة قد قاموا بتأجيل الدراسة عدة مرات وبعضهم انتقل إلى جامعات أصغر، والبعض الآخر قد ترك الجامعة نهائياً نتيجة عوامل ذات علاقة بالتمييز ضد الطلبة ذوي الإعاقة وأخرى ذات علاقة بتدني التحصيل. ويضيف كل من اوسجيرا وري (Osegura and Rhee) (2009) أن عدم قدرة المدارس الثانوية على اعداد الطلبة ذوي الإعاقة وتحضيرهم للمرحلة الجامعية هي من أهم الأسباب وراء عدم إكمالهم التعليم الجامعي.

وعلى الرغم من إشارة عدد من الدراسات إلى أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة قد سجلوا في مؤسسات جامعية وتمكنوا من التخرج منها بنسبة توازي الطلبة العاديين (Cook, Rumrill, & Tankersly, 2009)، إلا أن الطلبة ذوي الإعاقة بحاجة إلى

مساعدة من أجل تمكينهم من القيام بالمهام والواجبات الجامعية، فقدراتهم ربما تحد من أدائهم الأكاديمي بطريقة موازية لأقرانهم. وهذا يتطلب من العاملين بالجامعات والطلبة أن يكونوا واعيين بالتعديلات والمتطلبات اللازمة لهذه الفئة. وللأسف تشير عدد من التقارير الحديثة إلى أن الكثير من أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات غير راغبين بتعديل محاضراتهم أو متطلبات المساقات بحيث تناسب الطلبة ذوي الإعاقة (King, 2014). إن عدم قدرة الجامعات على تلبية حاجات الطلبة ذوي الإعاقة ربما ينبع من عدم معرفتهم لقوانين وحقوق ذوي الإعاقة السارية (Cook et al., 2009).

الدراسات السابقة

لم يتمكن الباحثون برغم بحثهم المستفيض في إطار الحصول على دراسات سابقة حول معرفة طلبة الجامعات بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة من الوصول إلى دراسات مباشرة (سواء عربية أو أجنبية)، لذلك سيتم عرض ما وجد من دراسات متصلة بشكل غير مباشر بالموضوع، ولا سيما وعي الأساتذة الجامعيين ببعض القضايا ذات العلاقة بالطلبة ذوي الإعاقة، وكذلك اتجاهات طلبة الجامعات نحو زملائهم ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، بحث سوينر وكاندرت وماي وكوين (2002) Sweeney, Kundert, May, and Quinn مستوى راحة المدرسين في كليات المجتمع في إعطاء تسهيلات وعمل ترتيبات للطلبة ذوي الإعاقة. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثون بإعداد استبيان لقياس مستوى راحة المدرسين. دلت البيانات التي جمعت من (502) مدرس على مستوى محايد لديهم، إذ يميل المدرسون إلى توفير تسهيلات وتعديلات تسمح للطلبة ذوي الإعاقة الحصول على وقت إضافي من المحاضرة ومساحة كافية لاستخدام الأدوات المساعدة. إلا أن المدرسين ليس لديهم الرغبة في بذل جهد إضافي أو اقتطاع جزء من أوقاتهم الخاصة لعمل تعديلات خاصة للطلبة ذوي الإعاقة.

كما أجرى كوك ورفاقه (2009) Cook et al. دراسة هدفت إلى معرفة وجهة نظر الكوادر العاملة في كليات ثمان جامعات أمريكية بخصوص أهمية عدد من القضايا ذات العلاقة بالطلبة ذوي الإعاقة الموجودين في كلياتهم. حيث أشار (307) من العاملين في تلك الكليات إلى أن وجود سياسات خاصة لترتيب وتوفير التجهيزات اللازمة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، كما أن القوانين الخاصة بهذه الأمور مرضية، إلا أنهم لا يملكون الفهم الكامل لهذه القوانين. كذلك أشار المشاركون في الدراسة إلى أهمية قضايا أخرى ولكنها غير متوفرة مثل تصميم التدريس بطريقة تناسب خصائص الطلبة ذوي الإعاقة والرغبة في مراعاة خصائص الطلبة ذوي الإعاقة في الواجبات والعلامات. كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود اتجاهات إيجابية لدى المدرسين نحو الطلبة ذوي الإعاقة على نحو يوفر ذات الفرص لكل الطلبة في حين لا يمتلك عدد كبير من أعضاء التدريس معرفة ماذا يفعل عندما يكون الطالب ذوي الإعاقة غير متوافق مع العملية التعليمية. وعلى الرغم من شعور الأكاديميين بأهمية معرفة وفهم خصائص الطلبة ذوي الإعاقة إلا أنهم يجهلون مكان الحصول على هذه المعلومات.

ومن الدراسات الأخرى التي درست اتجاهات واعتقادات وممارسات كليات الجامعات نحو الطلبة ذوي الإعاقة ما قام به ميرري ورين وكيس (2008) Murray, Wren, and Keys الذين طوروا مقياساً أجاب عليه (192) عضو هيئة تدريس من كليات جامعات خاصة. أظهرت النتائج أن المدرسات الإناث مقارنة بالذكور كن أكثر رغبة في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة ودعمهم، كما أن لديهن معلومات أكثر عن الإعاقة، وهن أكثر ميلاً لتخصيص جزء من وقتهن الشخصي لهذه الفئة. إلا أنه وبشكل عام كان لدى كل المدرسين توقعات إيجابية عن قدرات الطلبة ذوي الإعاقة وكانت لديهم الرغبة في تقديم تنازلات بسيطة من أجل الطلبة. وفي نفس الوقت أبدى أعضاء الكليات رغبتهم في الحصول على معلومات إضافية من أجل تقديم تدريس وامتحانات مناسبة للطلبة ذوي الإعاقة.

وفي دراسة نوعية قام بها جينسبرغ وشيلت (2008) Ginsberg and Schulte حيث قابل الباحثون 12 أستاذ جامعي لمعرفة مدركاتهم حول الطلبة ذوي الإعاقة. أشارت نتائج تحليل البيانات أن المشاركين في الدراسة انقسموا إلى مجموعتين في الرأي، المجموعة الأولى شعروا بأن الطلبة ذوي الإعاقة هم المسئولين الوحيدون عن توضيح الطريقة المناسبة لتدريسهم، واعتقد الأساتذة الجامعيون بأنه ليس من شأنهم عمل تسهيلات وتعديلات للطلبة ذوي الإعاقة، وكذلك أفادوا بأنهم لن يقدموا أي إجراء خاص لذوي الإعاقة مالم يقدم الطالب ما يثبت أنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تقديم تعديلات جوهرية للطلبة ذوي الإعاقة دوناً عن الطلبة الآخرين يعتبر ممارسة غير عادلة. وعلى عكس المجموعة الأولى من الأساتذة الجامعيين، ركز الأساتذة الآخرون على الطرائق التي يمكن من خلالها مساعدة الطلبة ذوي الإعاقة فقد أكدوا على أهمية دورهم في تقديم الدعم اللازم لتلبية حاجات هؤلاء الطلبة، ومن الأمثلة على المساعدات التي يستطيعوا تقديمها: التأكد من فهمهم للمفاهيم، تقليل المحتوى إلى أجزاء صغيرة، عمل

اختبارات شفوية، ترتيب مجموعات دعم من خلال الزملاء، مقابلة الطلبة بشكل فردي.

كما أجرى زانق وآخرون (Zhang et al. 2010) دراسة مسحية لمعرفة العوامل التي تؤثر في نوعية الخدمات التربوية للطلبة ذوي الإعاقة. قام الباحثون بمراسلة (206) عضو هيئة تدريس في تسع مؤسسات تعليم عالي من خلال البريد الإلكتروني. أظهرت النتائج أن المشاركين في الدراسة كان لديهم فهم للمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقهم من حيث ضرورة تزويد الخدمات التربوية المناسبة للطلبة ذوي الإعاقة إلا أنهم يفتقرون إلى كثير من المعلومات المتعلقة بتطبيق القانون. كما أشارت النتائج إلى تلقي أكثر من نصف الأساتذة الجامعيين في هذه الدراسة دعماً معلوماتياً بخصوص تفهم حاجات الطلبة ذوي الإعاقة من المؤسسات التعليمية التي يعملون بها، وبنفس الوقت عبّروا عن حاجتهم لدعم متخصص أكثر عن هذه الفئة من الطلبة من حيث قدراتهم وما يمكن أن يصلوا إليه والفروق الجوهرية بينهم وبين الطلبة العاديين. وأظهرت النتائج أيضاً أنّ ممارسات العديد من أعضاء هيئة التدريس لم تكن وفقاً للمتطلبات والتوصيات القانونية، أما بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية كالجنس والرتبة الأكاديمية والتخصص فلم يكن لها أي تأثير على ممارسات الكادر الأكاديمي.

ولعل ما سبق يؤكد أن وعي الجامعات واتجاهاتها نحو الطلبة ذوي الإعاقة يعمل على بناء بيئة إما أن تقود إلى تقبل هذه الفئة من قبل الطلبة الآخرين أو ربما تقود إلى العكس. ولعل ذلك يفسر ما أشارت إليه نتائج الدراسات المتعلقة بانسحاب الطلبة ذوي الإعاقة من البرامج الجامعية المدرجين فيها أو التأخر في إكمالها. وفي هذا السياق أجرى بريدر ومارجو (Bruder and 2014) (Mogro-Wilson) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات ومعتقدات ومعلومات الطلبة والعاملين في جامعة نورثيسترن (Northeastern University) الأمريكية عن الأمور المتعلقة بالإعاقة والطلبة ذوي الإعاقة. بشكل عام، وجد الباحثان أنه لدى الطلبة والعاملين اتجاهات إيجابية نحو الطلبة ذوي الإعاقة والتعامل معهم، إلا أنه كان هنالك تفاعل بسيط ومحدود مع الطلبة ذوي الإعاقة. وكذلك أفاد العاملون في الكلية والطلبة بأنهم يشعرون بالحرج والصعوبة والشفقة عندما يتعاملون مع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة، إضافة إلى أن العاملين في الجامعة لديهم معرفة قليلة عن حاجات وحقوق الطلبة ذوي الإعاقة الموجودون في الكلية.

ومؤخراً، أجرى جيرلي وسارا وكيركم ونيرن (Girli, Sari, Kirkim, and Narin 2015) دراسة هدفت إلى تقصي اتجاهات طلبة إحدى الجامعات التركية نحو زملائهم ذوي الإعاقة، حيث قام الباحثون ببناء مقياس تمت الإجابة عليه من قبل (1766) طالباً وطالبة يدرسون في كليتي التربية والصحة. أشارت النتائج إلى أن غالبية الطلبة من غير ذوي الإعاقة متفقين على أن الطلبة ذوي الإعاقة يواجهون التمييز في القانون التركي إلا إنه قلّ الآن عما كان عليه قبل عشر سنوات. كما أن غالبية العظمى من الطلبة ليس لديهم معلومات عن القوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنهم غير مدركين أن التحيز ضد ذوي الإعاقة يعتبر جريمة يحاسب عليها القانون التركي. ومقابل ذلك أظهرت النتائج امتلاك طلبة البيئات القروية وذوي الدخل المنخفض اتجاهات إيجابية أعلى من غيرهم من الطلبة.

وعلى الصعيد المحلي، أجرت صرّار (2014) دراسة هدفت التعرف إلى مستوى معرفة مديري ومعلمي المدارس التي توفر فيها غرف المصادر في محافظة عمان ومحافظة مادبا بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة، إضافة إلى معرفة أثر متغيرات: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، متغير الوظيفة، وأخذ مساق من مساقات التربية الخاصة وخضوعهم لدورات تدريبية. تكونت عينة الدراسة من (400) من المدراء والمعلمين. طورت الباحثة أداة موزعة على خمسة أبعاد هي: الحقوق الصحية وحقوق السلامة الشخصية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق التعليمية. أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمستوى معرفة مديري ومعلمي المدارس بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة جاءت بنسبة (46%) أي بدرجة متوسطة، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية تبعاً للمؤهل العلمي والأعلى في بعد الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الأخرى، وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود فروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في بعد الحقوق الاجتماعية، بينما لا توجد فروق تبعاً له في الأبعاد الأخرى. كما أظهرت النتائج وجود فروق في مستوى المعرفة في الأبعاد (حقوق السلامة الشخصية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق التعليمية، والدرجة الكلية لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة) تبعاً لمتغير أخذ مساقات في التربية الخاصة، وعدم وجود فروق في بعد الحقوق الصحية. وأيضاً بينت النتائج وجود فروق تبعاً لمتغير أخذ دورات تدريبية في الأبعاد التالية (الحقوق الصحية، وحقوق السلامة الشخصية، والحقوق التعليمية، والدرجة الكلية لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة) وجاءت جميعها لصالح المديرين والمعلمين الذين أخذوا دورات في التربية الخاصة، وعدم وجود فروق في بعدي الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق يلاحظ إن غالبية الأدب المتعلق بالتعليم العالي لذوي الإعاقة قد ناقش بشكل مكثف الصعوبات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة في الكليات والجامعات، وطريقة التفاعل والتواصل ما بين ذوي الإعاقة وزملائهم الآخرين والعاملين بتلك المؤسسات التعليمية. وبناءً على نتائج الدراسات الغربية التي خرجت من بيانات جمعت من الطلبة ذوي الإعاقة أنفسهم يتضح أن طلبة الجامعات والعاملين فيها ينقصهم المعرفة بخصائص الطلبة ذوي الإعاقة وحاجاتهم، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي عن الإعاقة مما يقود نهاية إلى بناء علاقة إيجابية وتفاعل إيجابي بين الطلبة ذوي الإعاقة وزملائهم الذين لا يعانون من الإعاقة. لذا؛ جاءت هذه الدراسة لإثراء الأدب العالمي الحالي الخاص بوضع الطلبة ذوي الإعاقة بالجامعات، وإضافة نوعية في هذا المجال من خلال مناقشة وعي طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة في مكان تختلف فيه الثقافة والتشريعات عن دول العالم الذي أجريت فيه الدراسات السابقة.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية غير المعاقين بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة؟
- 2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة؟
- 3- ما درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الهاشمية بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم غير المعاقين؟
- 4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الهاشمية بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم غير المعاقين تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية من قلة الدراسات التي تناولت قضية حقوق الطلبة ذوي الإعاقة بشكل عام وعلى مستوى التعليم العالي بشكل خاص في المملكة الأردنية الهاشمية حيث تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأوائل - في حدود علم الباحثين - التي تلقي الضوء حول هذه القضية، وفي ضوء ذلك تتبع أهمية الدراسة من:

- الاطلاع على واقع المعرفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في ميادين التعليم العالي.
- تقييم درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم غير المعاقين وذلك بوصفهم شركاء في الحياة الجامعية.
- تأكيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية إلقاء الضوء حولها علماً وتطبيقاً.
- إثراء الأطر النظرية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومضامين القوانين الخاصة بها خاصة في إطار التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات.
- توفير أداة لقياس مستوى المعرفة بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة ودرجة تمتعهم بها.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى وصف وتحليل مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة ودرجة تمتعهم بها، من خلال تحقيق الآتي:

- توفير معلومات حول مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة.
- توفير معلومات حول درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الهاشمية بحقوقهم.
- دراسة أثر مساقات تخصص التربية الخاصة خاصة ما يندرج منها تحت إطار متطلبات الجامعة الاختيارية في توعية طلبة الجامعة بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير معلومات للجهات ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة حول الجوانب المدركة وغير المدركة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام والملتحقين بقطاع التعليم العالي بشكل خاص.

مصطلحات الدراسة

طلبة الجامعة الهاشمية: كل طالب مسجل في الفصل الدراسي الأول في الجامعة الهاشمية لدراسة أحد التخصصات المتوفرة في البرامج الأكاديمية المختلفة بغض النظر عن سنته الدراسية أو مستواه الأكاديمي.

الطالب ذو الإعاقة: كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (قانون حقوق الأشخاص المعوقين، 2007). ويعرف الطالب ذو الإعاقة في هذه الدراسة إجرائياً بأنه كل طالب يعاني من القصور الحسي أو الجسمي بصورة كلية أو جزئية ملتحق بالجامعة الهاشمية لدراسة أحد التخصصات المتوفرة في البرامج الأكاديمية (الدبلوم أو البكالوريوس أو الدراسات العليا).

حقوق الطلبة ذوي الإعاقة: مجمل ما ورد من حقوق وامتيازات نص عليها قانون الأشخاص المعوقين رقم 31 لعام 2007 الخاص بالملكة الأردنية الهاشمية والصادر عن المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين والمعلن عنه في الجريدة الرسمية للدولة رقم (4823) تاريخ 2007/5/1م والمتضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتمتع بكل الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد العاديين دون تمييز. وتعرف حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في هذه الدراسة إجرائياً بأنها كل ما يعتبر حقاً أو امتيازاً منحه قانون الأشخاص المعوقين ونص عليه صراحة أو ضمناً في الأطر التعليمية أو الحياتية المختلفة كالحقوق المدنية والسياسية، أو التعليمية، أو الاجتماعية، أو الصحية و السلامة الشخصية، أو التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة، التي يجب توافرها في إطار التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بما يلي:

- 1- الحدود الزمانية المتمثلة بتاريخ إجراء الدراسة والمحدد في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2014/2015م.
- 2- الحدود المكانية والمتمثلة في الجامعة الهاشمية.
- 3- الحدود البشرية والمتمثلة بعينة الدراسة من طلبة الجامعة الهاشمية

محددات الدراسة:

تتلخص محددات الدراسة بما يأتي:

- 1- أداة الدراسة وما توافر لها من دلالات صدق وثبات.
- 2- حجم العينة وخصائصها وطريقة اختيارها ومدى موضوعيتها في الاستجابة إلى فقرات الأداة.
- 3- منهجية الدراسة المستخدمة في تطبيق أداة الدراسة واستخلاص نتائجها.

الطريقة وإجراءات الدراسة

المجتمع والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعة الهاشمية الملحقين في الدراسة بأحد تخصصات البرامج الأكاديمية المختلفة والبالغ عددهم حتى تاريخ إجراء الدراسة (28000) طالباً وطالبة. أما عينة الدراسة فقد تكونت من (662) طالباً وطالبة، الذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية وفقاً لالتحاقهم في مواد متطلبات الجامعة التي استهدفت الدراسة أفرادها. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات: الجنس، السنة الدراسية، التخصص، دراسة مساق في التربية الخاصة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	188	28.4
		أنثى	474	71.6
	المجموع		662	100.0
2	التخصص	إنساني	306	46.2
		علمي	356	53.8

100.0	662	المجموع		
29.9	198	نعم	دراسة مساق في التربية الخاصة	3
70.1	464	لا		
100.0	662	المجموع		
8.8	58	أولى	السنة الدراسية	4
34.4	228	ثانية		
29.2	193	ثالثة		
27.6	183	رابعة		
100.0	662	المجموع		

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثون بتطوير مقياس للتعرف إلى مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة ودرجة التمتع بتلك الحقوق، تكون المقياس بصورته الأولية من (38) فقرة، تم توزيعها على سلمي إجابة، الأول متدرج من (1-0) ويقاس درجة المعرفة على نحو: (أعرف) و(لا أعرف)، أما السلم الثاني فمتدرج من (4-0) درجات بحسب تدرج ليكرت (likert) الخماسي على نحو: (كبيرة جداً وأعطيت الرقم (4)، تنطبق بدرجة كبيرة وأعطيت الرقم (3)، تنطبق بدرجة متوسطة وأعطيت الرقم (2)، تنطبق بدرجة ضعيفة وأعطيت الرقم (1)، ضعيفة جداً وأعطيت الرقم (0). وقد جاءت الفقرات لتغطي خمسة مجالات رئيسة للحقوق هي: الحقوق المدنية والسياسية وتمثله الفقرات من (1-8)، الحقوق الاجتماعية وتمثله الفقرات (9-13)، الحقوق الصحية والسلامة الشخصية وتمثله الفقرات (14-20)، الحقوق التعليمية وتمثله الفقرات (21-28)، التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة وتمثله الفقرات (29-34). وتتبعي الإشارة إلى أن بناء فقرات هذه الأدوات تم بعد الرجوع إلى الأدب التربوي المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون الأشخاص المعوقين رقم 31 لعام 2007م. فضلاً إلى الاطلاع على المقياس الذي أعدته صرّار (2014) الذي تناول حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس المتوافر فيها غرف المصادر.

صدق الأداة:

بعد تطوير أداة الدراسة بصورتها الأولية تحقق الباحثون من صدقها بطريقتين هما: صدق المحتوى وصدق البناء، وتم التحقق من دلالات صدق المحتوى بإتباع أسلوب مراجعة المحكمين حيث طُلب إلى عدد من المحكمين بلغ عددهم (11) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الهاشمية والجامعة الأردنية مراجعة فقرات الأدوات وذلك لغايات تحكيمها ولمعرفة مدى مناسبة أدوات الدراسة لأهدافها، ومدى وضوح الفقرات وانتمائها للأبعاد التي تندرج تحتها، ليُتحقق بذلك صدق المحتوى وصدق البناء للأدوات. وقد أجمع المحكمون على انتماء الفقرات للأبعاد التي تنتمي إليها، وأظهرت ملاحظاتهم بعد استرجاع أدوات الدراسة اتفاق المحكمين بنسبة (90%) على بقاء غالبية فقرات أداة الدراسة. وفي ضوء ذلك قام الباحثون بإجراء تعديلات على أدوات الدراسة بصورتها الأولية، حيث تم إعادة صياغة بعض الفقرات مثل الفقرات (9، 13، 18، 32، 34)، بالإضافة إلى دمج بعض الفقرات ونقل بعضها إلى أبعاد أخرى غير تلك التي انضوت تحتها وذلك استجابة لاقتراحات المحكمين ليصبح عدد فقرات أداة الدراسة بصورتها النهائية (34) فقرة.

ثبات الأداة:

ولحساب ثبات أدوات الدراسة استخدم الباحثون طريقتي معادلة كرونباخ ألفا وطريقة الثبات بالإعادة، حيث أظهرت نتائج التحليل درجات مرتفعة من الثبات لأدوات الدراسة، إذ بلغت درجة ثبات صورة مقياس مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم من ذوي الإعاقة ودرجة تمتعهم بها (0.84) درجة، وذلك تبعاً لأداء الطلبة على أداة الدراسة. أما ثبات أداة الدراسة بطريقة الإعادة فقد طبق الباحثون أداة الدراسة على طلبة إحدى شعب مادة الطالب والجامعة (عينة الثبات) الذي بلغ عددهم (48) طالباً وطالبة - من غير الطلبة الذين شملتهم عينة الدراسة- وجرى إعادة التطبيق بعد مرور أربعة أسابيع على التطبيق الأول، وقد أظهرت نتائج إعادة التطبيق ثبات استجابات الطلبة بنسبة 90%.

إجراءات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، قام الباحثون بعد تطويرهم لأداة الدراسة بما يأتي:

- التعرف إلى مواد متطلبات الجامعة الإلزامية والاختيارية التي يكثر تسجيل الطلبة فيها من جميع التخصصات والمستويات الدراسية من مثل مواد التربية الوطنية والطالب والجامعة والعلوم العسكرية.
- تم تحديد الشعب الدراسية المراد تطبيق أداة الدراسة على الطلبة المسجلين فيها وشملت الشعب: شعبتين لمادة العلوم العسكرية، وشعبة لمادة تربية وطنية وشعبة لمادة الطالب والجامعة.
- قام الباحثون باستئذان مدرسي المواد التي سيجري تطبيق أداة الدراسة على الطلبة المسجلين فيها وإيضاح الهدف من الدراسة الحالية.
- تم لقاء الطلبة (عينة الدراسة) في قاعاتهم الدراسية وإيضاح أهمية الدراسة والغايات التي تسعى إليها بالإضافة إلى إيضاح طريقة الاستجابة على الأداة.
- تم تخصيص 20 دقيقة من زمن المحاضرات للإجابة على فقرات أداة الدراسة.
- جمع نسخ أداة الدراسة التي جرى توزيعها على عينة الدراسة.
- إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج.

منهجية الدراسة وأسلوب تحليل البيانات:

الدراسة الحالية هي دراسة وصفية هدفت إلى وصف مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة ودرجة التمتع بتلك الحقوق كما هي مدركة في الواقع وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كمياً، لأجل الوصول إلى نتائج تسهم في التعرف إلى مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة وإدراكاتهم لدرجة التمتع بتلك الحقوق، فضلاً إلى التعرف إلى طرائق تنمية تلك المعارف وتوفير تلك الحقوق.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة على أسئلة الدراسة، فقد استخدم الباحثون للإجابة عن السؤال الأول للدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء على فقرات أداة الدراسة. وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة استخدم الباحثون اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة إن كانت هناك فروقات في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة. أما للإجابة عن السؤال الثالث فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم الطلبة في الجامعة، وللإجابة عن السؤال الرابع فقد استخدم الباحثون اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة إن كانت هناك فروقات في درجة تمتع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الهاشمية بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة.

متغيرات الدراسة:

- تشتمل الدراسة على نوعين من المتغيرات هي:
 - المتغيرات المستقلة: وتتمثل في الدراسة بمتغير واحد هو طلبة الجامعة الهاشمية.
 - المتغيرات التابعة: وتتمثل بمتغيري:
 - حقوق الطلبة ذوي الإعاقة بأبعادها الخمسة الآتية: (الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق الصحية والسلامة الشخصية، الحقوق التعليمية، التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة).
 - درجة التمتع بالحقوق.

نتائج الدراسة ومناقشتها

- 1- إجابة السؤال الأول الذي نص على: ما مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للأبعاد مجتمعة وعلى المقياس ككل، كما يوضح في الجدول (2):

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة
على أبعاد مقياس مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة

رقم البعد	البعد (الاستراتيجية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة البعد	درجة المعرفة
1	البعد الأول: الحقوق المدنية والسياسية	1.25	.317	5	بدرجة قليلة
2	البعد الثاني: الحقوق الاجتماعية	1.34	.470	3	بدرجة متوسطة
3	البعد الثالث: الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	1.30	.407	4	بدرجة قليلة
4	البعد الرابع: الحقوق التعليمية	1.39	.481	2	بدرجة متوسطة
5	البعد الخامس: التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	1.46	.542	1	بدرجة متوسطة
	المقياس ككل	1.35	.351		بدرجة متوسطة

يلاحظ من الجدول (2) أن البعد الخامس: التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة، قد حصل على أعلى استجابة بمتوسط حسابي وقدره (1,46) ويشير إلى درجة متوسطة في معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة وانحراف معياري وقدره (0,54)، في حين تلاه البعد الرابع: الحقوق التعليمية، وحصلت على الدرجة الثانية من حيث معرفة الطلبة بها إذ بلغ متوسطه الحسابي (1,39) وانحرافه المعياري (0,48)، ويشير إلى درجة متوسطة أيضاً في مستوى المعرفة، ثم تلاه البعد الثاني: الحقوق الاجتماعية بمتوسط حسابي وقدره (1,34) ويشير إلى درجة متوسطة كذلك الأمر في مستوى المعرفة وانحراف معياري وقدره (0,47)، وجاء في المرتبة الرابعة البعد الثالث: الحقوق الصحية والسلامة الشخصية بمتوسط حسابي وقدره (1.30) وانحراف معياري وقدره (0.40)، ويشير إلى درجة منخفضة. ويعزو الباحثون ارتفاع المعرفة ببعد التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة إلى طبيعة الإعلام الموجهة في هذا المجال فضلاً إلى طبيعة المشاهدات المرئية لواقع التسهيلات المتوفرة وطرائق تقديمها وهذا الإعلام يعكس مستوى الاهتمام حيث أخذت بعض المؤسسات على عاتقها تطبيق أبعاد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (31) لعام 2007م في الأردن والمتعلقة بضرورة توفير التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة، إضافة لذلك فقد عكفت بعض المؤسسات الرائدة بخدمة الأفراد ذوي الإعاقة في الأردن كالمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وهو هيئة شبه حكومية مسؤولة عن تنظيم السياسات الخاصة بخدمة الأفراد ذوي الإعاقة أخذ على عاتقه إطلاق بعض المبادرات الهادفة لتمكين الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال إطلاق شعارات مرتبطة بذلك والعمل على تنفيذها ومن تلك الشعارات شعار (مكانكم بيننا) حيث استهدف هذا الشعار المؤسسات الخاصة والحكومية والجامعة الهاشمية جزء منها، كما كان لدور طلبة الجامعة الهاشمية دور في ترجمة هذا الشعار على أرض الواقع بإطلاق العديد من المبادرات من أهمها: مبادرة (همتتا بجمعتنا) ومبادرة (تغير وغير) الهادفة لتحسين الاتجاهات نحو الأفراد ذوي الإعاقة ومبادرة (تفكيرنا غير) الهادفة لتحسين واقع الخدمة المقدمة لذوي الإعاقة في الجامعة من مثل إنشاء منحدرات لمستخدمي الكراسي المتحركة من ذوي الإعاقة الحركية في الممرات والأرصفت وتخصيص مواقف الاصطفاف لمركبات العاملين والطلبة من ذوي الإعاقة. أما مجيء وبالعودة إلى نتيجة التساؤل يتضح للباحثين اتفاقها مع نتيجة دراسة صرار (2014) التي أظهرت نتائجها أن الدرجة الكلية لمستوى معرفة مديري ومعلمي المدارس التي يتوفر فيها غرف المصادر بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة جاءت بنسبة (46%) أي بدرجة متوسطة، في حين تتعارض نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Bruder and Mogro-Wilson 2014) التي أشارت إلى أن العاملين في جامعة نورثيسترن الأمريكية لديهم معرفة قليلة عن حاجات وحقوق الطلاب ذوي الإعاقة الموجودون في الكلية.

وبالعودة إلى نتيجة الإجابة عن السؤال الأول يتبين أن البعد الأول: الحقوق المدنية والسياسية قد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وقدره (1.25) وانحراف معياري وقدره (0.31) ويشير إلى درجة منخفضة في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة لدى أفراد عينة الدراسة كما يظهر في الجدول. ويعزو الباحثون ذلك إلى ضعف المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة في الحياة السياسية كالمشاركة في الأحزاب والترشح للبرلمانات النيابية الأمر الذي قد يضعف النظرة الإيجابية لفرص مشاركتهم المستقبلية، بالإضافة إلى قلة إقامة الندوات والمؤتمرات التي من شأنها دعم الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع للقيام بدور أكثر في الحياة السياسية، وهذا من شأنه أيضاً أن يضعف مستوى المعرفة بحقوق هؤلاء الأفراد في النواحي

المدنية السياسية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (2014) Bruder and Mogro-Wilson التي بينت أن العاملين في الجامعة لديهم معرفة قليلة عن حاجات وحقوق الطلبة ذوي الإعاقة الموجودون في الكلية، كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة (2015) Sari, Kirkim, and Narin التي أظهرت نتائجها أن الغالبية العظمى من طلبة إحدى الجامعات التركية ليس لديهم معلومات عن القوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بزملائهم ذوي الإعاقة، في حين تتعارض هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة (2010) Zhang et al. التي أشارت إلى أن المشاركين في الدراسة كان لديهم فهم للمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقهم من حيث ضرورة تزويد الطلبة ذوي الإعاقة بالخدمات التربوية المناسبة لهم.

2. إجابة السؤال الثاني الذي نص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة؟

ولفحص الفروق التي تعزى لأثر المتغيرات المستقلة على الدرجة الكلية لمعرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لأثر تلك المتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، حقل التخصص، دراسة أحد مساقات التربية الخاصة) على الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام اختبار وليكس لامبدا (Wilks' Lambda) جزء من اختبار تحليل التباين المتعدد، من خلال فحص أثر كل متغير من تلك المتغيرات، كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (3)

نتائج اختبار وليكس لامبدا (Wilks' Lambda) لأثر الجنس، السنة الدراسية، حقل التخصص،

دراسة أحد مساقات التربية الخاصة على مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة

المتغير	القيمة	اختبار ف	درجات الحرية / البسط	درجات الحرية/ المقام	الدلالة الإحصائية
الجنس	.990	1.275b	5.000	614.000	0.273
السنة الدراسية	.945	2.325	15.000	1695.385	* 0.003
التخصص	.995	.659b	5.000	648.000	0.655
دراسة مساق في التربية الخاصة	.997	.450b	5.000	648.000	0.814

*قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

ينضح من الجدول (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس الكلي لمستوى معرفة الطلبة في الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى إلى متغير السنة الدراسية، كما يلاحظ أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معرفة الطلبة في الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى إلى متغير الجنس والتخصص ودراسة مساق في التربية الخاصة. لإيجاد الفروق التي تعزى للسنة الدراسية في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة، تم فحص الفروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس ككل من خلال أثر السنة الدراسية بمستوياتها الأربعة (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة)، ويبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر متغير السنة الدراسية في مستوى معرفة الطلبة بحقوق زملائهم:

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر متغير السنة الدراسية في مستوى معرفة الطلبة بحقوق زملائهم

الرقم	البعد	السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الحقوق المدنية والسياسية	أولى	56	1.32	0.315
		ثانية	226	1.26	0.364
		ثالثة	189	1.23	0.264
		رابعة	183	1.24	0.310
2	الحقوق الاجتماعية	أولى	654	1.25	0.319

0.536	1.41	56	ثانية	الحقوق الصحية	3
0.519	1.36	226	ثالثة		
0.401	1.28	189	رابعة		
0.455	1.35	183	أولى		
0.472	1.34	654	ثانية	الحقوق التعليمية	4
0.301	1.31	56	ثالثة		
0.422	1.33	226	رابعة		
0.391	1.27	189	أولى		
0.398	1.29	183	ثانية	التسهيلات البيئية	5
0.397	1.30	654	ثالثة		
0.366	1.38	56	رابعة		
0.430	1.37	226	أولى		
0.536	1.41	189	ثانية	المقاييس ككل	6
0.502	1.37	183	ثالثة		
0.478	1.38	654	رابعة		
0.359	1.39	56	أولى		
0.467	1.38	226	ثانية		
0.683	1.59	189	ثالثة		
0.449	1.43	183	رابعة		

يشير الجدول (4) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات تبعاً إلى متغير السنة الدراسية، وللكشف عن أثر متغير السنة الدراسية في كل بعد من أبعاد المقاييس تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5)

نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لأثر متغير السنة

الدراسية في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة

مصدر التباين	الرقم	المتغيرات التابعة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	اختبار ف	الدلالة الاحصائية	حجم الأثر
السنة الدراسية	1	الحقوق المدنية والسياسية	.439	3	.146	1.439	0.230	0.007
	2	الحقوق الاجتماعية	1.020	3	.340	1.527	0.206	0.007
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	.354	3	.118	.745	0.525	0.003
	4	الحقوق التعليمية	.197	3	.066	.286	0.836	0.001
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	5.368	3	1.789	6.430	*0.000	0.029
الخطأ	1	الحقوق المدنية والسياسية	66.116	650	.102			
	2	الحقوق الاجتماعية	144.687	650	.223			
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	102.904	650	.158			
	4	الحقوق التعليمية	149.147	650	.229			
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	180.874	650	.278			
الكل المعدل	1	الحقوق المدنية والسياسية	66.556	653				
	2	الحقوق الاجتماعية	145.707	653				
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	103.258	653				
	4	الحقوق التعليمية	149.344	653				
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	186.242	653				

تشير نتائج الجدول (5) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعد التسهيلات البيئية وتقديم الخدمات تعزى لمتغير السنة

الدراسية، ولمعرفة مصدر تلك الفروق تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، كما يبين الجدول (6):

الجدول (6)

المقارنات البعدية بطريقة شيفيه Scheffe لأثر

السنة الدراسية على مستوى معرفة الطلبة بحقوق زملائهم من حيث التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة

الرقم	المجموعة	المجموعات الأخرى	قيمة الفرق الحرج	الدلالة الإحصائية
1	طلبة السنة الأولى	طلبة السنة الثانية	0.0106	0.999
		طلبة السنة الثالثة	-0.2050-	0.090
		طلبة السنة الرابعة	-0.0377-	0.974
2	طلبة السنة الثانية	طلبة السنة الثالثة	*-0.2156*	*0.001
		طلبة السنة الرابعة	-0.0483-	0.838
3	طلبة السنة الثالثة	طلبة السنة الرابعة	.1673*	0.026

* قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعد التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة تبعاً لمتغير السنة الدراسية، وبالنظر إلى الدلالة الإحصائية يتبين أن الفروق بين متوسطات استجابات الطلبة من السنة الدراسية الثالثة قد تفوقوا على زملائهم من طلبة السنة الدراسية الثانية، وأن الطلبة من السنة الرابعة قد تفوقوا على زملائهم من السنة الثالثة.

ويفسر الباحثون ذلك بمرور الطلبة في السنوات الدراسية الأخيرة بكثير من المعارف والتجارب التي من شأنها أن تزيد معرفتهم بأهمية حقوق زملائهم الأفراد ذوي الإعاقة وضرورة توفيرها لهم لضمان تمتعهم بها، ومن تلك الخبرات حضورهم الندوات والمؤتمرات الخاصة بذوي الإعاقة ومشاركتهم بها، أما انخفاض مستوى معرفة طلبة السنوات الأولى فيفسره الباحثون إلى انشغال طلبة السنوات الأولى بالحياة الجامعية وعدم اهتمامهم بسماع أو حضور أو متابعة ما يتصل بذوي الإعاقة، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة صرار (2014) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدراسة ($\alpha = 0.05$) في مستوى المعرفة في الأبعاد (حقوق السلامة الشخصية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق التعليمية، والدرجة الكلية لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة) تبعاً لمتغيرات سنوات الخبرة للمعلمين.

وبالعودة إلى نتائج التساؤل يُلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معرفة الطلبة في الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة تعزى إلى متغير الجنس والتخصص ودراسة مساق في التربية الخاصة، وهذه النتيجة تتعارض مع نتيجة دراسة Murray, Wren, and Keys (2008) التي درست اتجاهات واعتقادات وممارسات كليات الجامعات نحو الطلبة ذوي الإعاقة وأظهرت نتائجها أن المدرسات الإناث مقارنة بالذكور كن أكثر رغبة في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة ودعمهم ولديهن معلومات أكثر عن الإعاقة، وهن أكثر ميلاً لإعطاء من وقتهن الشخصي لهذه الفئة. وفيما يتعلق بمتغير دراسة مساقات في التربية الخاصة يظهر هناك تعارضاً في النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة صرار (2014) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة المديرين والمعلمين بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة تبعاً لمتغير دراسة مساقات في التربية الخاصة

3. إجابة السؤال الثالث الذي نص على: ما درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين؟

ولإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة الذين بلغ عددهم (592) طالباً وطالبة، حيث تم استبعاد (70) طالب وطالبة من العينة الكلية وهم الذين لم يظهر لديهم معرفة بحق من حقوق الطلبة ذوي الإعاقة أو أكثر. والجدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد مجتمعة وعلى المقياس ككل:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة

على أبعاد مقياس مستوى درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين

رقم البعد	البعد (الاستراتيجية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة البعد	درجة الاستخدام
1	البعد الأول: الحقوق المدنية والسياسية	2.49	.798	4	درجة متوسطة
2	البعد الثاني: الحقوق الاجتماعية	2.67	.904	2	درجة متوسطة
3	البعد الثالث: الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	2.47	.833	5	درجة متوسطة
4	البعد الرابع: الحقوق التعليمية	2.66	.897	3	درجة متوسطة
5	البعد الخامس: التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	2.96	1.123	1	درجة متوسطة
	المقياس ككل	2.66	.752		درجة متوسطة

يلاحظ من الجدول (7) أن البعد الخامس: التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة، قد حصل على أعلى استجابة بمتوسط حسابي وقدره (2,96) وانحراف معياري وقدره (1,12)، ويشير ذلك إلى درجة متوسطة من حيث تمتع الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الهاشمية بحقوقهم، في حين تلاه البعد الثاني: الحقوق الاجتماعية وحصلت على الدرجة الثانية من حيث معرفة الطلبة بها بمتوسط حسابي وقدره (2,67)، ويشير إلى درجة متوسطة أيضاً من حيث تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بحقوقهم وانحراف معياري وقدره (0,90)، ثم تلاه البعد الرابع: الحقوق التعليمية بمتوسط حسابي وقدره (2,66) ويشير إلى درجة متوسطة وانحراف معياري وقدره (0,89)، وجاء في المرتبة الرابعة البعد الأول: الحقوق المدنية والسياسية بمتوسط حسابي وقدره (2,49) وانحراف معياري وقدره (0,79)، ويشير إلى درجة متوسطة أيضاً وجاء في المرتبة الأخيرة البعد الثالث: الحقوق الصحية والسلامة الشخصية بمتوسط حسابي وقدره (2,47) وانحراف معياري وقدره (0,83) ويشير إلى درجة متوسطة في درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين من أفراد عينة الدراسة كما يظهر في الجدول، وقد كان متوسط الاستجابة لأفراد عينة الدراسة على المقياس ككل بمتوسط مقداره (2,66) وهي درجة متوسطة من حيث تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين وانحراف معياري وقدره (0,75).

ويعزو الباحثون هذه النتائج إلى تدني مستوى المعرفة بالحقوق اللازمة للأفراد ذوي الإعاقة فمن لا يمتلك المعرفة بالحقوق قد يتعذر عليه قياس درجة التمتع بها، وتتعارض هذه النتيجة في تصدر أبعاد التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة وبعد الحقوق الاجتماعية وبعد الحقوق التعليمية قائمة الحقوق المتمتع بها مع نتيجة دراسة (2015) Girli, Sari, Kirkim, and Narin التي أظهرت نتائجها أن الغالبية العظمى من طلبة إحدى الجامعات التركية ليس لديهم معلومات عن القوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بزملائهم ذوي الإعاقة، في حين تتفق هذه النتيجة بتأخر التمتع ببعد الحقوق المدنية والسياسية وبعد الحقوق الصحية والسلامة الشخصية مع نتيجة دراسة (2015) Girli, Sari, Kirkim, and Narin التي أظهرت نتائجها أن الغالبية العظمى من طلبة إحدى الجامعات التركية ليس لديهم معلومات عن القوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بزملائهم ذوي الإعاقة.

4. إجابة السؤال الرابع الذي نص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين تعزى لمتغيرات الجنس والسنة الدراسية وحقل التخصص ودراسة أحد مساقات تخصص التربية الخاصة؟

ولفحص الفروق التي تعزى لأثر المتغيرات المستقلة على الدرجة الكلية لمتمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لأثر تلك المتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، حقل التخصص، دراسة أحد مساقات التربية الخاصة) على الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية باستخدام اختبار وليكس لامبدا جزء من اختبار تحليل التباين المتعدد، من خلال فحص أثر كل متغير من تلك المتغيرات، كما يظهر في الجدول (8):

الجدول (8)

نتائج اختبار وليكس لامبدا (Wilks' Lambda) لأثر الجنس، السنة الدراسية، حقل التخصص،

دراسة أحد مساقات التربية الخاصة على درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين

المتغير	القيمة	اختبار ف	درجات الحرية / البسط	درجات الحرية/ المقام	الدلالة الإحصائية
الجنس	.997	.425b	5.000	619.000	.831
السنة الدراسية	.984	2.065b	5.000	619.000	.068
التخصص	.947	2.251	15.000	1709.188	.004
دراسة مساق في التربية الخاصة	.992	.967b	5.000	619.000	.437

*قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس الكلي لدرجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين تعزى إلى التخصص، كما يلاحظ أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين تعزى إلى متغير الجنس، والسنة الدراسية ودراسة مساق في التربية الخاصة.

ولإيجاد الفروق التي تعزى لمتغير التخصص في مستوى معرفة طلبة الجامعة الهاشمية بحقوق زملائهم ذوي الإعاقة، تم فحص الفروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس ككل من خلال أثر التخصص بمستوييه (تخصصات علمية، تخصصات إنسانية)، ويبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لفئات متغير التخصص:

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

لأثره في درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين

البعد	العدد	البعد (الفئة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحقوق المدنية والسياسية	300	إنساني	2.39	.806
	354	علمي	2.58	.783
	654	المجموع	2.49	.798
الحقوق الاجتماعية	300	إنساني	2.52	.902
	354	علمي	2.81	.880
	654	إنساني	2.67	.901
الحقوق الصحية	300	علمي	2.33	.827
	354	إنساني	2.60	.816
	654	علمي	2.48	.831
الحقوق التعليمية	300	إنساني	2.54	.886
	354	علمي	2.78	.886
	654	إنساني	2.67	.893
التسهيلات البيئية	300	علمي	2.86	1.107
	354	إنساني	3.07	1.117
	654	علمي	2.97	1.117
المقياس ككل	300	إنساني	2.53	.758
	354	علمي	2.77	.731
	654	إنساني	2.66	.752

يشير الجدول (9) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات تبعاً إلى متغير التخصص، وللكشف عن أثر متغير التخصص في

كل بعد من أبعاد المقياس تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10)

نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لأثر التخصص

في درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين:

مصدر التباين	الرقم	المتغيرات التابعة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	اختبار ف	الدلالة الاحصائية	حجم الأثر
التخصص	1	الحقوق المدنية والسياسية	5.666	1	5.666	8.988	* 0.003	.014
	2	الحقوق الاجتماعية	13.640	1	13.640	17.208	* 0.000	.026
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	11.775	1	11.775	17.448	* 0.000	.026
	4	الحقوق التعليمية	8.718	1	8.718	11.095	* 0.001	.017
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	7.028	1	7.028	5.672	* 0.018	.009
الخطأ	1	الحقوق المدنية والسياسية	411.037	652	.630			
	2	الحقوق الاجتماعية	516.823	652	.793			
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	439.998	652	.675			
	4	الحقوق التعليمية	512.270	652	.786			
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	807.868	652	1.239			
الكللي المعدل	1	الحقوق المدنية والسياسية	416.703	653				
	2	الحقوق الاجتماعية	530.463	653				
	3	الحقوق الصحية والسلامة الشخصية	451.772	653				
	4	الحقوق التعليمية	520.988	653				
	5	التسهيلات البيئية وتقديم الخدمة	814.896	653				

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

تشير نتائج الجدول (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع أبعاد درجة تمتع طلبة الجامعة الهاشمية ذوي الإعاقة بحقوقهم من وجهة نظر زملائهم العاديين، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية في جدول المتوسطات يلاحظ تفوق الطلبة من الكليات العلمية على أقرانهم من الكليات الإنسانية. ويفسر الباحثون هذه النتيجة غير المتوقعة بالنسبة إليهم إلى عدد طلبة الكليات العلمية الذي استجابوا لأداة الدراسة الذي فاق عدد طلبة الكليات الإنسانية، فضلاً إلى كون طلبة الكليات العلمية أكثر معرفة بطبيعة تأثيرات العجز والقصور والاعتلال على الأفراد، لاسيما من يدرس منهم في كليات تتناول موادها الدراسية مواضيع التشريح والنظرة الإيجابية لذوي القصور والإعاقة ككليات الطب والعلوم الطبية المساندة والتمريض، فضلاً لطلبة كليات الهندسة الذين يتعاملون مع كودات البناء الخاص بمؤسسات خدمة الأفراد ذوي الإعاقة، كما يعود عدم توقع الباحثين لهذه النتيجة إلى أن هناك متطلباً دراسياً إجبارياً لطلبة كلية الملكة رانيا للطفولة الذين استهدفتهم عينة الدراسة يعني بحقوق وقوانين في التربية الخاصة وهذا المتطلب اختياري لبعض الكليات كذلك، حيث يفترض الباحثون أن يكون لهذا المتطلب انعكاساته الإيجابية بالنظرة للأفراد ذوي الإعاقة ومعرفة حقوقهم الخاصة بهم. وتتعارض نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة Zhang et al. (2010) التي أفادت أن ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في تسع جامعات لم تكن وفقاً للمتطلبات والتوصيات القانونية، ولم يكن لمتغير التخصص أي تأثير في واقع ممارسات الكادر الأكاديمي الذي يعكس مستوى معرفتهم.

التوصيات:

وعلى صعيد ما خلصت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحثون في الإطار البحثي إلى ضرورة تمكين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار البحثي كضرورة العمل على إجراء المزيد من الدراسات للتعرف إلى واقع حقوق الطلبة ذوي الإعاقة ومدى نفاذها في مؤسسات التعليم العالي الأخرى على اختلافها وذلك بالتعرف إليها في ضوء متغيرات الدراسة الحالية أو متغيرات أخرى.

كما يوصي الباحثون في الإطار التطبيقي إلى ضرورة العمل على تمكين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات

التعليمية ومؤسسات المجتمع بشكل عام وعلى نحوٍ تطبيقي، بالإضافة إلى تطوير برامج تدريبية من شأنها العمل على تعديل الاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة والتعريف بحقوقهم كأن يتم تخصيص عدد من الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي لعرض القضايا ذات الصلة بذوي الإعاقة كمتطلبات جامعة إجبارية أو اختيارية على أقل تقدير، فضلاً إلى ضرورة عقد ندوات وورش عمل خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واستثمار إذاعات الجامعات وتعزيز دور الجامعات في توفير التسهيلات البيئية واللوجستية المناسبة لتعليم الطلبة ذوي الإعاقة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- صرار، م. (2014)، مستوى معرفة مديري ومعلمي المدارس التي توفر فيها غرف المصادر بحقوق الطلبة ذوي الإعاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- Baker, K. Q., Boland, K., and Nowik, C. M. (2012). A Campus Survey of Faculty and Student Perceptions of Persons with Disabilities. *Journal of Postsecondary Education and Disability*, 25(4), 309-329.
- Brett, J. (2002). The experience of disability from the perspective of parents of children with profound impairment: is it time for an alternative model of disability?' *Disability & Society*, 17(7), pp. 825-843.
- Bruder, M. B., and Mogro-Wilson, C. (2014). Student and faculty awareness and attitudes about students with disabilities. *Review of Disability Studies: An International Journal*, 6(2).
- Burke, P. (2004). Brothers and sisters of disabled children. Jessica Kingsley Publishers.
- Cook, L., Rumrill, P.D., and Tankersley, M. (2009). Priorities and understanding of faculty members regarding college students with disabilities. *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education*, 21(1), 84-96.
- Dy, C. L. (2005). Faculty knowledge about disability laws and their attitudes toward students with disabilities at Northern Virginia Community College (D.A.). George Mason University, Ann Arbor. Retrieved from Dissertations & Theses @ George Mason University - WRLC. (305364768)
- Ginsberg, S.M. and Schulte, K. (2008). Instructional accommodations: Impact of conventional vs. social constructivist view of disability. *Journal of the Scholarship of Teaching and Learning*, 8(2), 84-91.
- Girli, A., Sari, H. Y., Kirkim, G., and Narin, S. (2015). University students' attitudes towards disability and their views on discrimination. *International Journal of Developmental Disabilities*, 2047387715Y-0000000008.
- Green, S. E. (2007). Components of perceived stigma and perceptions of well-being among university students with and without disability experience. *Health Sociology Review*, 16, 328-340.
- Grewal, I., Joy, S., Lewis, J., Swales, K., Woodfield, K. (2002). Disabled for Life? Attitudes Towards, and Experiences of Disability in Britain, DWP Research Report No. 173.
- Hagendorn, L. S. (2005). How to define retention: A new look at an old problem. In A. Seidman (Ed.), College student retention: formula for student success (Chap. 4, pp. 89-105). American Council on Education and Praeger Publishers.
- Healey, M., Bradley, A., Fuller, M., and Hall, T. (2006). Listening to students: the experiences of disabled students of learning at university. *Towards Inclusive Learning in Higher Education: Developing Curricula for Disabled Students*. London: RoutledgeFlamer, 32-43.
- Hong, B. S. S., and Himmel, J. (2009). Faculty attitudes and perceptions toward college students with disabilities. *College Quarterly*, 12(3), 6-16.
- King, J. P. (2014). Retention of Undergraduate Students with Disabilities at the University of Washington (Doctoral dissertation).
- Maggiolini, S., and Molteni, P. (2013). University and Disability: An Italian Experience of Inclusion. *AHEAD Association on*, 26(3), 249.
- Murray, C., Wren, C.T., and Keys, C. (2008). University faculty perceptions of students with learning disabilities: Correlates and group differences. *Learning Disability Quarterly*, 31(2), 95-113.
- Oseguera, L. and Rhee, B.-S. (2009). The influence of institutional retention climates on student persistence to degree completion: A multilevel approach. *Research in Higher Education*, 50, 546-569.
- Raley, Y. (2007). Why we quit. *Scientific American Mind*, August/September, 75-79.
- Smith, W., Roth, J., Okoro, O., Odedina, F. (2011). 'Disability in Cultural Competency Pharmacy Education', *American journal of*

pharmaceutical education, 75(2), pp. 1-9.

Sweener, K., Kundert, D., May, K., and Quinn, K. (2002). Comfort with accommodations at the community college level. Journal of Developmental Education, 25(3), 12-42.

Zhang, D. L., Landmark, I., Reber, A., Hsu, H.Y., Kwok, O. and Benz, M. (2010). University faculty knowledge, beliefs, and practices in providing reasonable accommodations to students with disabilities. Remedial and Special Education, 31(4), 276-286.

Hashemite University Students' Knowledge of their Colleagues with Disabilities' Rights and their Enjoyment Degree of these Rights

*Hisham A. Almadan, in Mizyed A. Hyassat, Najati A. Younes **

ABSTRACT

This study aimed at investigating the level of Hashemite University students' knowledge of their colleagues with disabilities' rights, and the enjoyment degree of these rights. A questionnaire was developed to achieve the study aim consisted of (34) items, covering five dimensions i.e., civil and political, social, health, education, and environmental facilities rights. The study sample was (662) male and female students.

The results revealed that from the perception of Hashemite University students, they have a moderate level of knowledge about the students with disabilities' rights, and the enjoyment of students of disabilities of these rights was moderate too. Significant statistical differences between the level of knowledge according to the students' gender, major, and completing a module in special education were not found. On the other hand, there were significant differences according to the academic year in favour of fourth-year and this was only in the environmental facilities dimension, and there were no differences in other dimensions. Additionally, the results found difference in the degree of enjoyment according to major in favour of scientific students, and there were no differences attributed to gender, academic year, and completing a module in special education.

Keywords: Rights of students with disabilities, Students with disabilities, Hashemite University.

* Queen Rania Faculty for Childhood, The Hashemite University, Jordan. Received on 13/09/2016 and Accepted for Publication on 20/12/2016.